

يجب أن يولي المترجمون القانونيون اهتماماً كبيراً بأدوات مهنتهم: المصطلحات القانونية. فقد أثبتت المصطلحات القانونية أنها لغة متخصصة تتسم بتعابير لغوية قديمة وخصائص أسلوبية مثل التراكيب السلبية والتكرارية والعدد الكبير من الجمل الاسمية وجمل التعلق. كل هذه العوامل تميل إلى خلق انطباع بوجود مسافة مصنعة وانفصال بين المؤلف ومتلقي الرسالة (على الرغم من أنه يجب التعامل بحذر مع القيمة العالمية لهذه الآراء حول المصطلحات القانونية العربية) ويجب الاعتراف بها كعوامل تعيق إبداع المترجمين وتشجع على توحيد عملهم. ولكن إذا كان هناك طلب متزايد على تبسيط المصطلحات القانونية وتحديثها في جميع البلدان، بما في ذلك مهنة المحاماة، فلماذا لا يكون المترجمون غير مباينين؟ ألا يمكن أن يكونوا أحد المشاركين الرئيسيين في تحقيق هذا الهدف؟ ويعتمد تطبيق مبدأ الضمانات القانونية، ومع ذلك، ولذلك، يجب بذل جهد إداري خاص من جانب المترجم لتحقيق نفس الهدف. بل على العكس، أنا أتعمد الغموض! وغالباً ما يكون الرد "لا!". هناك عامل آخر يدخل في الصراع بين التوحيد والإبداع في سياق الترجمة القانونية وهو عامل جديد ولكنه مهم للغاية: الرقمنة. تتطلب رقمنة عملية الترجمة، التي تتخذ بشكل رئيسي شكل قواعد بيانات المصطلحات والترجمة بمساعدة الحاسوب، مستوى أعلى من الوضوح في المصطلحات القانونية وتعزز التدوين. لذلك. وهو ما يمكن أن يكون مصدر إزعاج لأجهزة الكمبيوتر،